

16 ديسمبر 2014

1. اجتمعنا نحن، أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بتاريخ 15 - 16 ديسمبر 2014، في اجتماع رفيع المستوى عقد بباريس. ويسرنا بهذه المناسبة أن نرحب بالأعضاء الخمسة الجدد الذين انضموا للجنة منذ آخر اجتماع رفيع المستوى عقدته في عام 2012، وهم: جمهورية التشيك، وأيسلندا، وبولندا، وجمهورية سلوفاكيا، وسلوفينيا. كما يسرنا أن نرحب بدولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها أول دولة غير عضو لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتصبح من الأعضاء المشاركين في اللجنة. شارك في المناقشات والمشاورات التي أجريت خلال الاجتماع كل من صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بنك التنمية للبلدان الأمريكية، أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الغير منضمين للجنة المساعدات الإنمائية، وهم شيلي واستونيا والمجر وإسرائيل والمكسيك وتركيا.¹

2. شهدت دول العالم تقدماً هائلاً على مدى السنوات الخمسة عشر الماضية. فعلى الصعيد العالمي، انخفضت نسبة الفقر إلى النصف، كما حدث تقدم "كبير" في تحقيق تكافؤ ما بين معدلات انتساب الإناث والذكور إلى المدارس بمختلف مراحلها وفي كافة المناطق النامية، كذلك انخفضت نسبة وفيات الأطفال إلى النصف، وعلى النحو ذاته فيما يتعلق بنسبة السكان الذين لا يمكنهم الحصول على مياه آمنة. ومع هذا فلم تنتهي بعد مهمة القضاء على الفقر في العالم، حيث إننا نواجه مشكلة استمرار حالة عدم الاستقرار واندلاع الصراعات والأزمات الإنسانية وتزايد معدلات عدم المساواة. تتطلب معالجة مثل تلك التحديات عقد شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية بطريقة تتسم بالاستدامة.

3. ها نحن نجتمع والعالم يمهد لوضع خطة التنمية لما بعد 2015، والتي ستكون بمثابة إطار عام عالمي طموح يهدف إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة للجميع. سيتم على مدى العام المقبل عقد ثلاثة فعاليات حاسمة سيكون لها عظيم الأثر في تشكيل الرؤية وتوضيح وسائل تنفيذ هذه الخطة، وهذه الفعاليات هي: المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية ومؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد 2015 والمؤتمر الحادي والعشرون لأطراف إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ.

4. في إطار عملنا على صياغة أهداف التنمية المستدامة الجديدة لمرحلة ما بعد 2015، نود التأكيد على عزمنا تقديم مساهمات تُحدث فارقاً وتحقق النتائج التي نصبو إليها. نحن ندعو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لاستغلال كامل إمكانياتها وخبراتها متعددة المجالات لدعم الأعضاء والشركاء في عملهم لتصميم وتنفيذ مجموعة السياسات المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف في كافة الدول. تتطلب هذه المجموعة من الأهداف الجديدة وسائلًا وجهوداً مالية وأخرى غير مالية من أجل تحقيقها. وفيما يتعلق بالصعوبات المالية، يجب حشد قدر كبير من الموارد المحلية والدولية، سواء ذات الطبيعة الميسرة أو التجارية، من مصادر تشمل القطاعين العام والخاص ومن كافة مقدمي المساعدات. كما يجب استخدام جميع هذه المصادر المختلفة بفعالية، بناءً على مقارنة الميزات النسبية لكل منها، في هذا السياق نرحب بالجهود التي بذلها مختلف أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في هذا الصدد من أجل تمويل التنمية، بما في ذلك مجالي الضرائب والاستثمار. ونحن نرى أن تحسين إمكانية اطلاع الأطراف العالمية على إحصائيات موثوقة عن كافة هذه الموارد سيكون أمراً ضرورياً لكافة أصحاب المصالح، بما فيهم الدول النامية وتلك التي تقدم المساعدات، من أجل تخطيط وتخصيص واستخدام موارد التنمية والمساءلة بشأنها على النحو الأمثل. كما ستسهم الإحصائيات الموثوقة في تسهيل اتباع مبادئ الشفافية والمساءلة على المستويات القومي والإقليمي والعالمي.

¹ حضر مندوبون عن الدول التي إنضمت لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاجتماع رفيع المستوى للجنة المساعدات الإنمائية بصفة مراقبين، هم: كولومبيا ولاتفيا، وكذلك من البرازيل والصين وكرواتيا والهند وإندونيسيا وجنوب أفريقيا، كما حضر مندوبون لمؤسسات التنسيق العربية، والرئيس المشارك للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال (ملاوي)، والمنسق المشارك للمؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية والذي سيعقد في يوليو 2015 (غيانا والنرويج)، واللجنة الاستشارية للأعمال التجارية والصناعة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (BIAC)، واللجنة الاستشارية للنقابات العمالية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (TUAC)، ومن مؤسسة بيل وميلندا جيتس.

5. تعتبر إحصائيات لجنة المساعدات الإنمائية، التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حول تمويل التنمية مصدراً شاملاً للإطلاع العام ويفيد عند اختيار السياسات وتعزيز الشفافية وتدعم إتباع مبادئ المساءلة. في أعقاب التكلفة الذي صدقنا عليه في الاجتماع رفيع المستوى الذي عقد عام 2012، بدأنا في العمل على تحديث نظامنا الإحصائي والمقاييس والمعايير التي تضمن سلامة البيانات المتعلقة بتمويل التنمية وقابليتها للمقارنة، بالإضافة إلى إيجاد الآليات المناسبة لتحفيز وتشجيع حشد المصادر بفعالية. وما نحن اليوم نجري حصراً لما حققناه من تقدم في هذا الشأن، كما أننا اتخذنا قرارات تتعلق بعدة مجالات.

6. ستظل المساعدات الإنمائية الرسمية جزءاً جوهرياً من التعاون الإنمائي الدولي عند تنفيذ خطة التنمية لما بعد 2015، وتحديدًا للدول الأشد احتياجاً للمساعدات، كما أننا نعترف بأهمية دور التدفقات المالية الدولية من القطاع الخاص. مع هذا، فستظل الموارد الداخلية الدعامة الأساسية لتمويل التنمية بالنسبة لغالبية الدول النامية.

7. نود الإشارة إلى أنه بالرغم من الظروف المالية الصعبة في العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلا أننا حافظنا على تقديم مستويات عالية من المساعدات الإنمائية الرسمية، والتي وصلت بشكل إجمالي إلى 134.8 مليار دولار أمريكي خلال عام 2013. ونود إعادة التأكيد على التزامنا الخاصة بالمساعدات الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الزملاء الأعضاء الذي صادقوا على الهدف الذي وضعته الأمم المتحدة بمنح نسبة 0.7% من الدخل القومي الإجمالي في صورة مساعدات إنمائية رسمية للدول النامية، ونعلن اتفاقنا على مواصلة بذل كافة الجهود الممكنة لتحقيق هذا الهدف.

8. علاوة على هذا، فإننا نتفق على تخصيص المزيد من المساعدات الإنمائية الرسمية الإجمالية للدول الأكثر احتياجاً للمساعدات، مثل البلدان الأقل نمواً والدول ذات الدخل المنخفض والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول غير الساحلية النامية والدول الهشة والمتضررة من الصراعات، اتفقنا اليوم على الإلتزام بالعمل على عكس مسار الإتجاه المتناقص لحجم المساعدات الإنمائية الرسمية الممنوحة للبلدان الأقل نمواً. يعلن الأعضاء الذين التزموا بهدف الأمم المتحدة المحدد، بتقديم نسبة 0.15% - 0.20% من الدخل القومي الإجمالي في صورة مساعدات إنمائية رسمية لتلك الدول، إعادة التأكيد على التزامهم هذا. كما نود التشديد على أهمية العمل الجماعي إلى جانب الخطوات الفردية من أجل تحسين تنفيذ الهدف الخاص بالمساعدات الإنمائية الرسمية لصالح الدول الأكثر احتياجاً (راجع الملحق الأول). كما أننا سنراقب التقدم المحقق وفقاً للالتزامات الخاصة بكل عضو من خلال عمليات استعراض الأقران التي تجريها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وعلى مستوى لجنة المساعدات الإنمائية ككل في اجتماعاتنا رفيعة المستوى.

9. وفقاً للتكليف المصدق عليه في الاجتماع رفيع المستوى الذي عقد عام 2012، درسنا بعناية كيفية تعزيز عملية منح المساعدات الإنمائية الرسمية بحيث يعكس الطبيعة الحالية للتعاون الإنمائي ولتحسين كيفية معالجة التحديات التنموية القائمة حالياً والمستقبلية، مع الحفاظ على سماته وخصائصه الأساسية في الوقت ذاته. كما أننا سنظل ملتزمين بالحفاظ على سلامة تعريف المساعدات الإنمائية الرسمية وزيادة دعم الشفافية فيما يتعلق بقياس قيمة تلك المساعدات واستخدامها، من خلال طرق تشمل وضع تعريف واضح للمساعدات الميسرة وتحديث الدليل التوجيهي للتوثيق المعني بالنفقات المتعلقة بالسلام والأمن. كما أننا نعترف بدور المساعدات الإنمائية الرسمية وقدرتها على المساعدة في جذب استثمارات القطاع الخاص لدعم التنمية، وأهميتها الكبيرة في قياس مدى اتساع وحجم الدعم الرسمي الممنوح للدول النامية.

10. على الرغم من تقديم معظم المساعدات الإنمائية الرسمية في شكل منح، إلا أن القروض الميسرة تمثل جزءاً مهماً من هذه العملية. مع هذا، نشأت اختلافات بشأن كيفية تفسير الأعضاء للمعيار غير الواضح لـ "القروض ذات الخصائص التيسيرية" الوارد في تعريف المساعدات الإنمائية الرسمية. ولهذا اتفقنا على تحديث طريقة توثيق القروض الميسرة لتسهيل مقارنة الجهود المرتبطة بها بالجهود المرتبطة بتقديم المنح، من خلال إدخال نظام معادل لنظام توثيق المنح بغرض احتساب أرقام المساعدات الإنمائية الرسمية. هذا يعني إنه في ظل نظام التوثيق الجديد، سيكون رصيد المساعدات الإنمائية الرسمية الذي تم احتسابه وتوثيقه بالنسبة للمنح أعلى منه بالنسبة للقروض. علاوة على هذا، فمن بين القروض التي تجتاز اختبارات التسجيل كمساعدات إنمائية رسمية، ستحقق القروض الأكثر تيسيراً رصيماً أكبر، كمساعدات إنمائية رسمية، أكثر من القروض الأقل تيسيراً. وإلى جانب التوثيق على أساس معادل لنظام توثيق المنح، سيتم مواصلة احتساب وتوثيق ونشر أرقام المساعدات الإنمائية الرسمية بناءً على نظام التدفق النقدي السابق. هذا يعني أنه سيتم مواصلة جمع ونشر البيانات الخاصة بالمدفوعات الفعلية وعمليات سداد القروض بشفافية تامة.

11. بالإضافة لما سبق، قررنا تقييم درجة التيسير بناءً على معدلات الاستقطاع التفاضلية، والتي تتكون من معامل الأساس، وهو معدل الاستقطاع الخاص بصندوق النقد الدولي (المقدّر حالياً بنسبة 5%)، وعامل ضبط بقيمة 1% للدول الواقعة ضمن فئة الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، وبقيمة 2% للدول الواقعة ضمن فئة الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، وبنسبة 4% بالنسبة للبلدان الأقل نمواً والدول منخفضة الدخل. من المتوقع أن يسهم هذا النظام، بالإضافة إلى طريقة معادلة لنظام توثيق المنح، في تحفيز الإفراض بشروط عالية التيسير للبلدان الأقل نمواً والدول منخفضة الدخل. ولضمان تقديم القروض إلى البلدان الأقل نمواً والدول منخفضة الدخل الأخرى بشروط عالية التيسير، فسيتم فقط توثيق القروض التي تشمل على عنصر منحة بقيمة 45% على الأقل كمساعدات إنمائية رسمية. ويجب أن تشمل القروض الممنوحة للدول الواقعة ضمن فئة الشريحة الدنيا من الدول متوسطة

الدخل على عنصر منحة بقيمة 15% على الأقل، وكذلك القروض الممنوحة للدول ضمن فئة الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل أن تشتمل على عنصر منح بقيمة 10% على الأقل، وذلك حتى يتم احتساب تلك المساهمات كمساعدات إنمائية رسمية.²

12. تماشياً مع التزامنا بتوجيه اهتمام خاص للقدرة على تحمّل الديون عند تقديم القروض إلى الدول النامية، اتفقنا على عدم توثيق القروض التي لا تتفق شروطها مع "سياسة حدود الدّين" الخاصة بصندوق النقد الدولي و/أو "سياسة الاقتراض المعتاد غير الميسّر" الخاصة بالبنك الدولي كمساعدات إنمائية رسمية. وقد طلبنا من الفريق العامل المعني بإحصائيات تمويل التنمية (WP-STAT) إعداد التوجيهات المنقّحة الخاصة بالتوثيق، بناءً على ما اتفقنا عليه، والموضح بشكل تفصيلي في الملحق الثاني، لتقوم لجنة المساعدات الإنمائية بالتصديق عليها بنهاية عام 2015.

13. نقر بأهمية تعزيز مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية، ونرغب في تحفيز استخدام المساعدات الإنمائية الرسمية لحشد موارد إضافية من القطاع الخاص لصالح العملية التنموية. كما نقر بأن نظام التوثيق الإحصائي المتبع حالياً لا يعكس بشكل كامل الطرق المختلفة التي يتبعها الأعضاء للتعامل مع القطاع الخاص، ولا طرق التحفيز المبتكرة. وقد لاحظنا التقدم الذي حدث بالفعل بشأن تطوير طريقة تصنيف حديثة للأدوات المالية، ومنهجيات لقياس موارد القطاع الخاص التي تم حشدها، من خلال الضمانات على سبيل المثال. كما اتفقنا على العمل بشكل عاجل لتعكس الجهود التي يبذلها القطاع الرسمي، بهدف تحفيز استثمارات القطاع الخاص من أجل تحقيق فعالية التنمية، على المساعدات الإنمائية الرسمية. وفي هذا السياق، سنعمل على دراسة المنهجيات المؤسسية والمختصة باستخدام الأدوات المالية، التي قام الأعضاء بتطويرها، وربما منهجيات أخرى، بهدف الانتهاء من تلك الدراسة بحلول موعد اجتماعنا القادم. كما سنواصل التعاون مع الوكالات التي تتمتع بخبرات خاصة في هذا المجال، مثل مؤسسات تمويل التنمية في الدول والجهات المانحة، والمؤسسات ثنائية الأطراف الأخرى التي تستخدم أدوات تتعلق بالقطاع الخاص، والمؤسسات متعددة الأطراف الشبيهة الأخرى.

14. أصبحت خطة التنمية أوسع نطاقاً وأشمل. ولذلك من المهم الاعتراف بالجهود المبذولة الموضحة أعلاه بشأن المساعدات الإنمائية الرسمية وغيرها، وتشجيعها بصورة أكبر. وبناءً عليه، اتفقنا على مواصلة تطوير معيار إحصائي جديد، تحت اسم مؤقت "الدعم الرسمي الإجمالي للتنمية المستدامة" (TOSD)، حيث سيكتمل هذا المعيار الجديد معيار المساعدات الإنمائية الرسمية، ولا يحل محله، سيغطي هذا المعيار، على الأرجح، كافة تدفقات الموارد المقدمة للدول النامية والمؤسسات متعددة الأطراف من أجل دعم التنمية المستدامة والناشئة عن مصادر وتدخلات رسمية، بغض النظر عن أنواع الأدوات المستخدمة والبنود أو الشروط المقترنة بها (راجع الملحق الثالث). جرى مناقشة مكونات هذا المعيار وسيعاد تقييها، بالعمل مع جميع أصحاب المصالح، في سياق الإعداد للمؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية، والذي سيعقد في أديس أبابا. وسيتم توضيح المعالم النهائية للمعيار بمجرد الاتفاق على خطة التنمية لما بعد 2015. كما سنقوم بجمع بيانات حول المصادر التي تم جمعها من القطاع الخاص من خلال التدخلات الرسمية، باستخدام أدوات رفع مستوى التمويل، كتوفير الضمانات. كما ندعم العمل المتواصل لوضع معيار دولي لقياس حجم التمويل الذي تم توفيره بواسطة القطاع الخاص من خلال تدخلات رسمية، ونرغب في معرفة إمكانية وكيفية أن ينعكس ذلك في معيار جديد.

15. سيكون من المهم أن ندعم الدول النامية لاستخدام مصادر التمويل المتنوعة التي يمكنهم الحصول عليها اليوم بالشكل الأمثل. تلعب الشفافية عند حصر وقياس تدفقات الموارد التي تصل للدول النامية دوراً في تعزيز فعالية التعاون الإنمائي. ولذلك سنقوم بتعزيز إقامة حوار متبادل مع الدول النامية لضمان مساهمة نظامنا الإحصائي في تلبية احتياجاتهم المتعلقة بالمعلومات والتخطيط. علاوة على هذا، فسنبذل جهوداً لتطوير نظامنا المتعلقة بقياس تدفقات الموارد الموجهة للدول النامية، استكمالاً للعمل المتواصل الذي نقوم به بشأن برمجة المساعدات القطرية.

16. نقر بتزايد أهمية بناء السلام والمجتمعات الشاملة كجزء من خطة التنمية، كما سنقوم بخلق زخم سياسي أكبر لدعم الجهود الرامية لبناء السلام وبناء الدول. كذلك نتفق على استكشاف إمكانية انعكاس الدعم الممنوح لهذا الأمر بشكل أفضل في نظامنا الإحصائي، من خلال الاعتراف بمعيار "الدعم الرسمي الإجمالي للتنمية المستدامة" بشكل أشمل، ومن خلال تحديث التعليمات الخاصة بتوثيق المساعدات الإنمائية الرسمية. وفي سياق عملنا هذا، سنضمن استمرار الأهداف الرئيسية للمساعدات الإنمائية الرسمية المتمثلة في تشجيع ودعم التنمية الاقتصادية ورفاهية الدول النامية. وضع هدف الانتهاء من هذا العمل في الوقت المحدد لعقد اجتماعنا المقبل.

² يوجد عضو واحد غير قادر في هذه المرحلة على الموافقة على تطبيق الحد المحدد للدول ضمن فئة الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل والدول الواقعة ضمن فئة الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل.

17. لقد قطعنا شوطاً في جهودنا المبذولة من أجل تحديث وترقية نظمنا وأدواتنا الإحصائية حتى تسهم في الرقابة على الإطار المالي الذي يدعم تنفيذ خطة التنمية لما بعد 2015. ومن خلال تطبيق هذه التغييرات، نعيد تأكيد التزامنا بأن نكون مركزاً للتموق من أجل إنتاج إحصائيات عالية الجودة عن التمويل الرسمي للتنمية. سنعمل مع أصحاب المصالح الآخرين (كالدول الشريكة، مقدمي التمويل الإنمائي الآخرين، المؤسسات، المجتمع المدني، والقطاع الخاص، الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى) على استكشاف وسائل للمشاركة والمساهمة بصورة أكثر نظامية واتساقاً في عملية تطوير واستخدام نظامنا الإحصائي والإجراءات والمعايير المطبقة. كما نرحب بعمليات توثيق بيانات التعاون الإنمائي الواردة من عدد متزايد من الدول ذات السيادة بخلاف الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية (مثل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إسرائيل، الكويت ولختنشتاين، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، تايلاند، تركيا، والإمارات العربية المتحدة) بالإضافة إلى الأطراف الأخرى العاملة في مجال التنمية (بما فيهم مؤسسة بيل وميلندا جيتس وأكثر من 30 مؤسسة متعددة الأطراف)، ونشجع مقدمي المساعدات الآخرين على أن يحذو حذوهم.

18. نود أن نعلن دعمنا الشديد للعمل الذي تقوم به الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، التي تم الاتفاق عليها في منتدى بوسان، باعتبارها إطاراً سياسياً عالمياً رائداً ومركزاً لـ "مشاركة ودعم ونشر النجاح الإنمائي"، بوسائل تشمل من بينها المساهمات التي تقدمها المبادرات التطوعية ولبنات البناء الأساسية. نحن نعتقد أن المنهج المرن الذي تتبعه الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، الذي يضم العديد من أصحاب المصالح، يمكنها أن تلعب دوراً مفيداً للمساعدة في تطبيق خطة التنمية لما بعد 2015. ونحن مستعدون، مع المنتديات العالمية الأخرى مثل منتدى التعاون الإنمائي، لدفع الجهود، على المستوى الدولي، من أجل ترسيخ صفة التعاون ومبادئ فعالية المساعدات في خطة التنمية لما بعد 2015. وعلى مستوى الدولة، من خلال اتباع مبادئ التعلم وتبادل الخبرات من أجل تحقيق نتائج التنمية المستدامة. نود أن نعيد التأكيد على التزاماتنا المتعلقة بالمساعدات القائمة حالياً وتحقيق فعالية المساعدات وبالعزم على المشاركة بشكل أكبر مع مقدمي المساعدات الآخرين. مع ملاحظة أن تعزيز وضع إطار للرقابة على الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال يمكن أن يكون أداة مفيدة لقياس وتوثيق التقدم المحرز لدعم الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية لما بعد 2015 على مستوى الدول النامية.

19. نحن نتطلع إلى المساهمة بفعالية في العمليات التي تقودها الأمم المتحدة من أجل صياغة خطة طموحة للتنمية في مرحلة ما بعد 2015، والشراكة العالمية المحدثة لدعم تنفيذها، بما في ذلك نظام المساءلة والرقابة الذي سيتم وضعه في المستقبل. كما إننا سنشارك في المبادرات والإجراءات الدولية والإقليمية والمحلية لإنجاح الاجتماعات الحاسمة التي سيتم عقدها خلال عام 2015 والخروج منها بالنتائج المنشودة.

20. سنجتمع مرة أخرى في نهاية 2015 أو بداية عام 2016 لحصر ما حققناه من تقدم في تنفيذ القرارات التي اتخذناها اليوم، ولإجراء المزيد من التحليلات لإختتام جهودنا المبذولة في سبيل تحديث النظام الإحصائي للجنة المساعدات الإنمائية لمرحلة ما بعد عام 2015.

الملحق الأول: الإجراءات الخاصة بتحسين إستهداف المساعدات للدول الأكثر احتياجاً

1. نحن، أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية، اتفقنا على تخصيص المزيد من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية للدول الأكثر احتياجاً للمساعدات، مثل البلدان الأقل نمواً، الدول ذات الدخل المنخفض، الدول الجزرية الصغيرة النامية، الدول غير الساحلية النامية، الدول الهشة والمتضررة من الصراعات. كما إننا سنسعى بجهد لتحقيق هذه الأهداف مجتمعة، من خلال جهودنا الجماعية والإجراءات الفردية. حيث ستراعي جهودنا الجماعية أو الفردية الظروف الخاصة بكل منا بالإضافة إلى التزاماتنا السابقة.

2. نقر كذلك بأهمية الإجراءات والتدابير المكتملة الهادفة لمساعدة الدول الأكثر احتياجاً، تشمل هذه التدابير تحفيز منح المزيد من المساعدات الإنمائية الرسمية، وضمان تقديم بنود وشروط أكثر تيسيراً للتمويل، تعد هذه هي العناصر الأساسية لعملية الإصلاح وإعادة الهيكلة الجارية بشأن تيسير القروض. كما نود التشديد بشكل خاص على أهمية حشد المزيد من الموارد، سواءً الداخلية أو الخارجية، لصالح التنمية، واستخدام المساعدات الإنمائية الرسمية كوسيلة للتحفيز بحيث تساعد في دعم السياسات الداخلية لإحداث تأثير خارجي أكبر.

3. نقر بالجهود التي بذلها أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية المذكورين أدناه، والذين إنتموا وأوفوا بالهدف الذي وضعته الأمم المتحدة بشأن المساعدات الإنمائية الرسمية الممنوحة للبلدان الأقل نمواً خلال عام 2012، وهم: الدنمارك، وأيرلندا، ولوكسمبورج، والنرويج، والسويد (بتقديم مساعدات إنمائية رسمية بنسبة تزيد عن 0.20% من الدخل القومي الإجمالي للبلدان الأقل نمواً)، وفنلندا، وهولندا، والمملكة المتحدة (بتقديم مساعدات إنمائية رسمية بنسبة تتراوح ما بين 0.15% إلى 0.20% من الدخل القومي الإجمالي للبلدان الأقل نمواً).

4. نعلن نحن إجمالاً اتفاقنا على ما يلي:

- العمل على عكس مسار الاتجاه المتناقض لحجم المساعدات الممنوحة للبلدان الأقل نمواً، من خلال استرجاع الهدف الذي حددته الأمم المتحدة بتقديم ما بين 0.15% - 0.20% من الدخل القومي الإنمائي في صورة مساعدات إنمائية رسمية للبلدان الأقل نمواً. ونود أن نعيد التأكيد على أهدافنا بشأن المساعدات الإنمائية الرسمية، بما في ذلك من أعلنوا التزامهم بهدف الأمم المتحدة بتقديم 0.7% من الدخل القومي الإنمائي في صورة مساعدات إنمائية رسمية، وهدف الأمم المتحدة بشأن البلدان الأقل نمواً، كما نعيد التأكيد على التزامنا الشديد بتحقيق هذين الهدفين.
- السعي لتعزيز الرقابة وإبراز أداء الأعضاء فيما يتعلق بتقديم الدعم للدول الأكثر احتياجاً من خلال التقييم الدوري، سواء بشكل فردي من خلال مراجعات الأقران التي تجريها لجنة المساعدات الإنمائية، أو بشكل جماعي من خلال الاجتماعات رفيعة المستوى التي يتم عقدها.
- القيام بالمزيد من العمل التحليلي للمساعدة في تحديد الدول الأكثر احتياجاً للمساعدات الإنمائية الرسمية، والحالات التي تستدعي القيام بالمزيد من الإجراءات. ويمكن أن يشمل هذا قضايا مثل الدول التي لا تحصل على قدر كافٍ من المساعدات، والجوانب المتعلقة بدرجة الهشاشة والضعف، بما فيهم البلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك المسائل المتعلقة بتغيير أنماط الفقر. سيتم تنفيذ هذا العمل بالتعاون مع الأطراف الفاعلة الأخرى في المجال التنموي، بما فيهم منظومة الأمم المتحدة.
- تعزيز فعالية وجودة المساعدات الإنمائية الرسمية من خلال الرقابة على تأثير القنوات المختلفة والأدوات والوسائل المستخدمة في مختلف البيئات العامة ولتحقيق أغراض متباينة في مختلف الدول، بما في ذلك الدول الأكثر احتياجاً. يشمل هذا التدابير والإجراءات الهادفة إلى تعزيز التواصل الإقليمي وتعزيز القدرة على حشد الموارد المحلية.

5. بالإضافة لما سبق، أعلن عدد من أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية إلتزامهم بعدد من الإجراءات الإضافية من أجل تحسين توجيه دعمهم المخصص للدول الأكثر احتياجاً، كخطوة نحو تحقيق إلتزاماتهم، وستقوم لجنة المساعدات الإنمائية بإعداد موجز يضم هذه الإجراءات من اليوم فصاعداً، وستقوم بنشره للإطلاع العام.

الملحق الثاني: تحديث أساليب توثيق القروض الميسرة في الإحصائيات الخاصة بلجنة المساعدات الإنمائية

بالتوافق مع التكليف المتفق عليه في الاجتماع رفيع المستوى الذي عقد عام 2012، عملت لجنة المساعدات الإنمائية على وضع خيارات لتتقن طريقة معالجة درجة تيسير القروض في إحصائيات لجنة المساعدات الإنمائية، مع مراعاة الأهداف المتعلقة بتخصيص وحشد الموارد، والمساءلة بشأنها عند إعادة هيكلة النظام، من أجل قياس حجم تمويل التنمية في مرحلة ما بعد عام 2015. بحيث يجب على النظام المتقن أن يوفر ما يلي:

- تقديم صورة أكثر إنصافاً لجهود المانحين، مع ضمان قابلية مقارنة نتائج الإحصائيات بين مختلف الأعضاء.
- تشجيع ممارسات الإقراض بشكل يتسق مع احتياجات الدول النامية وقدراتها والقيود التي تواجهها فيما يتعلق بحجم القرض ودرجة التيسير والقدرة على تحمّل الديون.
- تعزيز مصداقية ونزاهة إحصائيات لجنة المساعدات الإنمائية وشفافية التعاون الإنمائي.

1. تعتبر القروض الميسرة جزءاً مهماً من المساعدات الإنمائية الرسمية، ويستخدمها بنشاط عدد من الأعضاء، بالإضافة إلى الجهات الأخرى التي تقدم مساعدات تموية، تمثل هذه القروض أدوات مهمة لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل في البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية بالدول النامية بالإضافة إلى تلبية احتياجات التمويل الهائلة من أجل توفير المنافع العامة العالمية. يجب أن تراعي درجة تيسير هذه القروض مستوى التنمية بكل دولة من الدول وقدرات كل منها وكذلك طبيعة المشروع الذي سيتم تمويله.

2. خلال السنوات الأخيرة، قام عدد من الأعضاء بتصعيد برامج الإقراض الخاصة بهم. حيث تساعد القروض الميسرة في حشد المزيد من الموارد، وعلى وجه الخصوص في الدول التي تتخفف أو تتقدم فيها فرص دخول الأسواق الرأسمالية الدولية، بما فيهم العديد من الدول منخفضة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية. ومع هذا، يهتم الأعضاء كثيراً بتجنب إضافة المزيد من أعباء الديون بشكل لا يتناسب مع ظروف الدول النامية، وبخاصة تلك الدول التي احتاجت إلى تخفيف أعباء الديون رسمياً على مدى السنوات الأخيرة، ومعظمهم من الدول منخفضة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية. كما عبر الأعضاء عن دعمهم للإجراءات الهادفة إلى ضمان أن يتم إقراض مثل هذه الدول وفق شروط ميسرة بشكل كبير، ومتناسبة مع طبيعة كل مشروع ونظيره، بالإضافة إلى دعمهم تطبيق وسائل حماية لضمان القدرة على تحمّل الديون. ويدعم كافة الأعضاء الإطار العام للقدرة على تحمّل الديون الخاص بصندوق النقد الدولي/البنك الدولي، باعتباره عاملاً محمداً لحجم وشروط الدين التي ستحمّله الدولة.

3. حتى يتم الاعتراف بالمبالغ المقدمة في شكل قروض ميسرة قابلة للتوثيق كمساعدات إنمائية رسمية، يجب أن تشمل القرض، وفقاً لمعايير التوثيق الحالية، على عنصر منحة بقيمة لا يقل عن 25%، يتم احتسابها وفقاً لمعدل الاستقطاع المحدد بقيمة 10%، وأن "يتمتع بخصائص تيسيرية". وقد اتفق الأعضاء في الاجتماع رفيع المستوى الذي عقد في 2012 على وضع تعريف كمي واضح، في أقرب وقت ممكن وبعد أقصى أواخر 2015، لمعيار "القروض ذات الخصائص التيسيرية"، بالتوافق مع ما هو متاح من شروط في سوق التمويل. كما اتفق الأعضاء، إلى جانب أشياء أخرى، على أن "يخضع توثيق القروض لعمليات تقييم فاصلة من قبل العامة، وأن يتفق بشكل عام مع تعريف الشروط التيسيرية الواردة في تمويل التنمية متعدد الأطراف، والقضاء على فكرة أن خطط القروض الممنوحة كمساعدات إنمائية رسمية لها أغراض تجارية".

4. يتم حالياً احتساب القروض التيسيرية في إحصائيات لجنة المساعدات الإنمائية على أساس التدفق النقدي، بمعنى أنها تكون بقيمة موجبة عند دفع المساعدات الإنمائية الرسمية، وبقيمة سالبة عند إعادة سداد المساعدات الإنمائية الرسمية. وبذلك، يكون التأثير الصافي للقرض المقدم كمساعدات إنمائية رسمية، إذا تم سداها، يساوي صفراً، ولكن في أوقات التضخم، تكون القيمة الحقيقية للدفعات المسددة أقل بصورة كبيرة من القيمة الاسمية للقرض. ووفقاً للنظام الحالي، يمكن أن تتأثر المساعدات الإنمائية الرسمية، في أي عام محدد، تأثيراً كبيراً بسياسات التعاون الإنمائي المطبقة في الماضي.

5. من أجل معالجة أوجه الضعف في إحصائيات لجنة المساعدات الإنمائية الحالية، إتفقنا على إدخال نظام معادل لنظام توثيق المنح بغرض احتساب أرقام المساعدات الإنمائية الرسمية. هذا يعني أنه في ظل نظام التوثيق الجديد، سيتم منح رصيد للمنح أكثر من القروض، فيما يتعلق بمبلغ المساعدات الإنمائية الرسمية المسجل والمؤثّق. ومن بين القروض التي ستجتاز اختبارات التوثيق كمساعدات إنمائية رسمية، ستحصل القروض الأكثر تيسيراً على رصيد أكبر، كمساعدات إنمائية رسمية، من القروض الأقل تيسيراً.

6. تتكون التكلفة التي تتحملها الجهة المانحة في سبيل تقديم القرض من كل من: تكلفة تمويل القرض، والمخاطر المقتترنة به، اعترافاً منا بأن إقراض الدول الأكثر فقراً ينطوي على تكلفة أكبر على الجهة المانحة من إقراض الدول الأغنى. قررنا تقييم درجة تيسير القروض بناءً على معدلات استقطاع تفاضلية. بحيث ستكون المعدلات من عامل أساس، والذي سيكون معدل استقطاع صندوق النقد الدولي (المقدر حالياً بنسبة 5%)، وعامل ضبط بقيمة 1% للدول الواقعة ضمن فئة الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، وبقيمة 2% للدول الواقعة ضمن فئة الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، وبنسبة 4% بالنسبة للبلدان الأقل نمواً والدول منخفضة الدخل.

7. بناءً على تحديد معدل استقطاع أعلى للقروض الممنوحة للبلدان الأقل نمواً والدول منخفضة الدخل، مقترناً مع طريقة معادلة لنظام توثيق المنح والتي يتم من خلاله توفير شروط أكثر تيسيراً، سينتج عن هذا توثيق قدر أكبر من المساعدات الإنمائية الرسمية، كما أنه من المتوقع أن يسهم هذا في تحفيز إقراض الدول الأقل نمواً والدول منخفضة الدخل الأخرى بشروط عالية التيسير، وبالتالي المساعدة في زيادة تركيز موارد المساعدات الإنمائية الرسمية المتوفرة على الدول الأكثر فقراً. ويعتبر هذا من أهداف السياسات التي يدعمها الأعضاء.

8. لضمان تقديم القروض إلى البلدان الأقل نمواً والدول منخفضة الدخل الأخرى بشروط عالية التيسير، فسيتم فقط توثيق القروض التي تشمل على عنصر منحة بقيمة 45% على الأقل كمساعدات إنمائية رسمية، مع ملاحظة انخفاض الحاجة إلى شروط تيسيرية كلما أصبحت الدول أغنى. لذا اتفقنا على وجوب أن تشمل القروض الممنوحة للدول الواقعة ضمن فئة الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل على عنصر منحة بقيمة 15% على الأقل، وكذلك القروض الممنوحة للدول ضمن فئة الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل أن تشمل على عنصر منح بقيمة 10% على الأقل، وذلك حتى يتم احتساب تلك المساهمات كمساعدات إنمائية رسمية.³

9. تماشياً مع التزامنا بتوجيه اهتمام خاص للقدرة على تحمّل الديون عند تقديم القروض إلى الدول النامية، اتفقنا على عدم توثيق القروض التي لا تتفق شروطها مع "سياسة حدود الدين" الخاصة بصندوق النقد الدولي و/أو "سياسة الإقتراض المعتاد غير الميسر" الخاصة بالبنك الدولي كمساعدات إنمائية رسمية.

10. ستكون تلك التغييرات هي معايير التوثيق المستخدمة ابتداءً من عام 2018 (والتي سيتم بناءً عليها توثيق المساعدات الإنمائية الرسمية في أوائل 2019). وسيتم توثيق المساعدات الإنمائية الرسمية بالنسبة لعام 2014 على أساس اتفاقية لجنة المساعدات الإنمائية لعام 2013 بشأن درجة تيسير القروض. وسيتم توثيقها ابتداءً من عام 2015 (أي في التقارير الصادرة ابتداءً من أوائل عام 2016) وحتى عام 2017 باستخدام كل من النظامين الجديد والحالي (2013).

11. يجب أن يتم مراجعة وتقييم حدود معدلات الإستقطاع وعنصر المنح، التي سيتم تطبيقها بناءً على التغييرات التي إتفقنا عليها اليوم، بصفة دورية بحيث تعكس التغييرات في تكاليف الإقتراض والخبرات الجديدة المكتسبة المتعلقة بالمخاطر (على سبيل المثال بناءً على ما تم ملاحظته من معدلات تأخر السداد) ولتحديد مدى الحاجة إلى أي محفزات إضافية لمصلحة الدول الأكثر احتياجاً. كما اتفقنا على دراسة أساس تقييم المخاطر المقترنة بالإقراض بصورة أعمق، ونطلب من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المساعدة في تقييم المنهجيات المختلفة التي إقترحها الأعضاء. وعلى أساس هذا التحليل، قد نعيد تقييم عوامل الضبط التي تم الاتفاق عليها اليوم. وبمجرد البدء في تطبيق النظام الجديد، ستقوم لجنة المساعدات الإنمائية بتقييم الحاجة إلى مثل هذه التعديلات بصفة دورية، وخاصة في أعقاب أي تغيير في معدلات صندوق النقد الدولي.

12. نتفق على عزمنا المحافظة على الوفاء بالتزاماتنا التي أعلننا عنها في منتدى بوسان.

13. عدد كبير من القروض التي تم توثيقها كمساعدات إنمائية رسمية في ظل النظام الحالي، ستظل سارية حتى أوان وقت التغيير إلى جانب التوثيق على أساس نظام معادل لنظام توثيق المنح، سيتم مواصلة احتساب وتوثيق ونشر أرقام المساعدات الإنمائية الرسمية بناءً على نظام التدفق النقدي السابق. هذا يعني أنه سيتم مواصلة جمع ونشر البيانات الخاصة بالمدفوعات الفعلية وعمليات سداد القروض. ولذلك، فسيكون هناك قدر كبير من الشفافية في المدفوعات والتدفقات الراجعة (المدفوعات الخاصة بأصل الدين والفائدة)، وبالتالي على التدفقات الإجمالية والصفافية للمساعدات الإنمائية الرسمية.

14. نتفق على وجوب عدم احتساب تكلفة المخاطر بقيمة مضاعفة. لذلك فإن تغيير أساس قياس النظام، من التدفقات الصفافية إلى نظام معادل لنظام توثيق المنح المعدل وفقاً للمخاطر، سيؤدي إلى تغيير الأساس الذي يتم عليه توثيق عمليات التخفيف من أعباء الديون الخاصة بالقروض الممنوحة كمساعدات إنمائية رسمية. ولذلك اتفقنا على الحاجة إلى تحديث قواعد توثيق عمليات تخفيف أعباء الديون الخاصة بالمساعدات الإنمائية الرسمية لاستبعاد الإحتساب المضاعف للقيمة، واضعين نصب أعيننا الإحتياجات السابقة إلى تشجيع مبادرات تخفيف أعباء الديون مثل: المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC)، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون (MDRI).

³ هناك نسبة بسيطة من القروض يتم تقديمها بمعدلات فائدة متغيرة. وبالنسبة لهذه القروض، يتم تطبيق إختبار درجة التيسير على وقت إعلان الإلتزام فقط.

15. على وجه العموم، توصلنا إلى وجوب انتهاء العمل بالقواعد التنظيمية القائمة، المتعلقة بتوثيق عمليات التخفيف من أعباء الديون، مع البدء في تسجيل وتوثيق التدفقات النقدية لعام 2017، وأن يحل محلها قواعد تنظيمية جديدة تعكس ما اتفقنا عليه اليوم.

16. مطلوب من الفريق العامل المعني بإحصائيات تمويل التنمية (WP-STAT) إعداد التوجيهات المنقحة الخاصة بالتوثيق، لتقوم لجنة المساعدات الإنمائية بالتصديق عليها بنهاية عام 2015، بما في ذلك بحث الخيارات الممكنة لتحسين التسلسل الزمني لعملية التوثيق.

الملحق الثالث: تطوير معيار جديد - الدعم الرسمي الإجمالي للتنمية المستدامة

نقر نحن، أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية، بإتساع نطاق وتعقيد خطة التنمية، وبالحاجة إلى حشد الموارد والخبرات للتعامل مع التحديات المرتبطة بها.

2. بناءً عليه، نتفق على الحاجة إلى تضمين مجموعة كبيرة من أنواع الدعم الذي نقدمه بخلاف التمويل الميسر ضمن وسائل إعداد إحصائيات لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، من خلال معيار خاص بالدعم الرسمي الإجمالي للتنمية المستدامة (إسم مؤقت). يمكن أن يساعد هذا المعيار في تشجيع ظهور، بروز المساهمة، إستيعاب خيارات، تأثير طرق تمويل التنمية المختلفة، تحسين الشفافية، إتباع مبادئ المساءلة في مجالات أكثر من المساعدات الإنمائية الرسمية، وتيسير مشاركة المعلومات مع مقدمي المساعدات التنموية غير الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية. سيسهم هذا في بذل جهوداً دولية أوسع نطاقاً للرقابة على عمليات حشد الموارد الدولية من أجل تنفيذ خطة التنمية لما بعد 2015.

3. قمنا بإستعراض العمل المبذول من أجل تطوير هذا المعيار، ونود أن نعبر عن تقديرنا لأصحاب المصالح المختلفين الذين شاركوا في الجهود الجارية لتشكيل مضمونه ومكوناته المحتملة.

4. نعلن اليوم اتفاقنا على إنشاء معيار "الدعم الرسمي الإجمالي للتنمية المستدامة"، والذي سيتم من خلاله:

- إستكمال - وليس إستبدال - المساعدات الإنمائية الرسمية.
- احتمال تغطية كافة الموارد المقدمة للدول النامية والمؤسسات متعددة الأطراف لدعم التنمية المستدامة والناشئة عن مصادر وتدخلات رسمية، بغض النظر عن أنواع الأدوات المستخدمة والبنود أو الشروط المقترنة بها. بمعنى أن يتم تضمين كل من التمويل الميسر وغير الميسر المقدم من خلال الأدوات المختلفة، كالمنح والقروض والأسهم والتمويل متوسط المخاطر.
- تغطية الأنشطة التي تشجع وتتيح تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك المساهمات المقدمة لصالح المنافع العامة العالمية، عندما تكون تلك المنافع متصلة بالتنمية ومتسقة مع أولويات الدول النامية.
- التمييز بشكل واضح بين الدعم الرسمي والتدفقات الرسمية الناتجة عن حراك وتشجيع رسمي، وبين تلك التدفقات الناتجة عن إلتزامات طارئة.
- توثيق الموارد على أساس التدفقات النقدية الإجمالية، مع القيام بجمع ونشر بيانات التدفقات الصافية من أجل ضمان الشفافية الكاملة للدعم المقدم والتدفقات.

5. نتفق على إجراء مشاورات واسعة النطاق مع الدول النامية والمؤسسات الدولية ومقدمي المساعدات التنموية وأصحاب المصالح الآخرين حول نطاق وتعريف السمات الإحصائية للمعيار، على أمل التوصل إلى آلية أشمل للرقابة. كما إننا سنبحث ما إذا كان تمويل القطاع الخاص الذي تم جمعه من خلال التدخلات الرسمية يمكن أن ينعكس في هذا المعيار الجديد أم لا، وكيفية ذلك.

6. سنقوم بتوضيح المعالم النهائية للمعيار بمجرد الاتفاق على الشكل النهائي لخطة التنمية لما بعد 2015. سنقوم بمشاركة السمات الجديدة لهذا المعيار مع المجتمع الدولي في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية والذي سيعقد في يوليو 2015 في أديس أبابا، كمساهمة إضافية من لجنة المساعدات الإنمائية في الإطار العام للرقابة لما بعد 2015، بالإضافة إلى استغلال الفرصة لجمع الملاحظات والآراء حول هذه السمات.

بيان إخلاء المسؤولية:

"تم نشر النسخة الأصلية بواسطة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تحت عنوان: الاجتماع رفيع المستوى للجنة المساعدات الإنمائية - البيان الختامي - 16 ديسمبر 2014.

تتحمل وزارة التنمية والتعاون الدولي لدولة الإمارات العربية المتحدة مسؤولية ضمان جودة الترجمة إلى اللغة العربية واتساقها مع النص الأصلي".